وهو المشهور والمراد بالسلطان منادوا الغرر على السلطان
الجور فيصح قصد غصب المنفعة لا الزام الغرر واظن عند
جهل الحال غرر وحمل ظهر او مرضع لا تقدر معه على ارضاع
اجود كذلك لتفسخ الاجارة بظهور حمل بان كانت الظهر
وقت العقد غير ظاهرة الحمل بشرط ظهر او بمرضع لم ترضع
لا تقدر معه على الرضاع وبهذا التقرير لا يخالف
هذا ما مر من قوله كالحمل الطفل اذا حملت من ان اهل
الطفل يخيرون بتحمله على ما اذا احتمل الحمل بعد العقد
والا فكلامه متقارض حيث حكم هناك بالتخيير
وهنا بالفسخ بغير تخيير وان حمل ما هنا على التخيير
تكررت المسئلة ويحتمل انه مبني على كل على قول
اكثر رواجها للنظائر وهو الظاهر لان الموضوع انه
خيف على الطفل الضرر بدون الموت وانما خيروا
مع ذلك لان الضرر ليس بمحقق لانه امر يخوف يحتمل
وقوعه وعدم وقوعه اما اذا خيف الموت فيتعين الفسخ
وهنا كالمرضع طويل انظره في الكبير ومرضعة عبد وهو به
كالعمى الا ان يرجع في بقيته اجود كذلك لتفسخ
الاجارة في هذه الامانة لان المستاجر لا يمكنه الانتفاع
مع شيء من ذلك ولو رجع العبد من الاباق او افاق من
مرضه في بقية المدة لزمتهما الا ان يتقايسا
فيما ذكر وكان الاحسن ان يزيد بعد قوله ان يرجع
لفظة او يصح ويكون قوله في بقيته راجعا لهما
وقد يقال المعنى لذكر احدهما عند الاخر وبعبارة اولى
ان يرجع الى راجع لجميع المسايل اي الا ان يرجع الشيء
المستاجر على حالته التي كان عليها قبل المانع فيلزم

كلا

كلا منهما تمام المدة ويسقط عن المستاجر ما يقابل ايام
المرض وعلى الجواز ان يتفقا على قدر مدة المرض لانه
شيء مالي الزمة في موجر اذ قد يجب للمستاجر ما يقابل
مدة المرض من الاجرة فيصح ما في شيء لا يتحمله الا
الا ان يكون فتح الاجرة بخلاف مرضع دابة بسفر
ثم تفسخ اي فان الكراء يفسخ ولا يعود ان صح تنظيرها
من الحضر بالحضر وانما فرق بين العبد والدابة
لاختلاف السوال لان العبد في الحضر والدابة في
السفر ولو كان العبد في السفر والدابة في الحضر لكان
الحكم فيهما سواء ونحوه في التلقين ثم ينبغي ان يقرا
قوله ثم تفسخ بالنصب عطفا على مرضع اذ هو
مصدر في تقرير بخلاف ان مرضع دابة بسفر ثم تفسخ
فهو معدود ولو عطف على معدود ومرضع وخير
ان تبين انه سارق اي مخير المستاجر في فسخ الاجارة
لظهور ان العبد المؤجر سارق لانها عيب يوجب
الخيار كالبيع وهو احيث كان استعار لحرمة في
دار ونحوها مما لا يمكن التحفظ فيه اما لو اجره
دارا يسكنها ونحو ذلك فلا تفسخ الاجارة لتبين انه سارق
كما اشار له في المساقاة بقوله وان سافيه او
الربيه فالعيبة سارق لم تفسخ وليتحفظ منه وكما
ياتي في قوله او وصف مستاجر المؤجر بشر صغير
عنده عليه او على سلعه ولي الا لظهر عدم بلوغه
وبقي كالشهر اي ولذلك تفسخ الاجارة بر بشر الصبي
اذا اجره وليه او اجر سلعه كراه او ردا به او رقيقه
ونحو ذلك الا ان يظن عدم بلوغه قبل انقضاء المدة